الفصل الثانى

تصدير
الديمقراطية الأمريكية

فى المجتمعات العربية هناك من يطلب الديمقراطية الأمريكية، وهناك من يخشاها ويندد بها. البعض يقول طالما أن أفق الإصلاح من الداخل «معتم»، فلماذا لا نلتمس بشائر «نور» الإصلاح من الخارج؟ ووصل الأمر ببعض الكُتّاب إلى حد التهديد المستبطن بأن الأمريكيين على الأبواب، فإما أن يكون الإصلاح بأيدينا، أو بيد «عمرو». ولكن السؤال الذى غاب عن كثير من الأذهان هو هل الولايات المتحدة جادة فى نشر الديمقراطية فى العالم؟ وما حدود دورها؟ وهل لها إستراتيچية ثابتة فى هذا المجال؟

تساؤلات عديدة كانت محور دراسة مهمة بعنوان "The American Strategy for Democracy Promotion" قام بها «مايكل ماكفول ـ Michael McFaul» ـ مدير معهد الديمقراطية والتنمية وحكم القانون بجامعة إستانفورد ـ وأحد أبرز المهتمين بدراسة التحولات الديمقراطية فى دول الكتلة الشيوعية سابقا.

التأرجح بين الواقعية والليبرالية

أبدى كل الرؤساء الأمريكيين ـ بدرجات متفاوتة ـ تأييدهم لنشر الديمقراطية فى شتى بقاع العالم. لم ينكر أى رئيس أمريكى ـ تقريبا ـ أهمية الديمقراطية، ولكن عددًا قليلاً من الرؤساء جعل من نشر الديمقراطية محور السياسة الخارجية الأمريكية. فى هذا الصدد هناك اتجاهان أساسيان يحكمان السياسة الخارجية الأمريكية: هما الواقعية (التركيز على توازن القوى على الصعيد الدولى بما يتضمن تبنى خيار الاستقرار داخل الدول، وفى العلاقات فيما بينها)، والليبرالية (نشر الأفكار الليبرالية فى الخارج بما قد يؤدى إلى تغيير الأنظمة السياسية). عادة ما نجد هذين الاتجاهين متجاورين فى كل الإدارات الأمريكية ـ تقريبا ـ ولكن غالبا ما تطفو أهمية أحدهما على الآخر بشكل نسبى. والاختيار بين الاتجاهين لا يرتبط بالتوجه الحزبى للإدارة الأمريكية فى البيت

الأبيض. إذ سبق أن أيد الرئيسان ودرو ويلسون، ورونالد ريجان اتجاه الليبرالية فى السياسة الخارجية رغم أن الأول ديمقراطى والثانى جمهورى.

وبالرغم من أن التوجه الواقعى ـ أى التركيز على ميزان القوى بين الدول ـ ساد إبان الحرب الباردة إلا أن ذلك لم يمنع الإدارات المتعاقبة من اتخاذ سياسات ترمى إلى تغيير الأنظمة السياسية، مثل: إنشاء الوكالة الأمريكية للتنمية، التحالف من أجل التقدم، الوقفية الوطنية للديمقراطية، راديو أوروبا الحرة، وغيرها.

ولم يحدث قط أن أدت سيادة أحد الاتجاهين إلى تنحية الاتجاه الآخر تماما. ففى الوقت الذى كان «التوجه الليبرالى» فى ذروته إبان إدارة الرئيس ريجان، كان هناك سعى لتحقيق توازن القوى مع الاتحاد السوفييتى. وفى داخل الإدارة الأمريكية ـ الواحدة ـ يتجاور الاتجاهان ـ عادة بشكل انتقائى ـ مثلما حدث فى عهد الرئيس بيل كلينتون، فقد قامت الإدارة الديمقراطية فى عهده بترجيح «الاتجاه الليبرالى»، وسعت إلى الإسراع بخطى الديمقراطية والإصلاح الاقتصادى فى روسيا والمعسكر الشيوعى سابقا. وذهب كلينتون إلى الاعتقاد بأن حلف شمال الأطلنطى ـ الناتو ـ يمكن أن يلعب دورا فى زيادة عدد الدول الديمقراطية فى أوروبا، جاء ذلك على خلفية دور الحلف فى الحرب ضد صربيا عام ١٩٩٩م. ولكن فى الوقت نفسه تعامل كلينتون بانتقائية شديدة، حكمتها توازنات السياسة الخارجية ـ فلم يتجه على سبيل المثال إلى دفع قوى التغيير الديمقراطى فى الشرق الأوسط مثلما فعل فى مناطق أخرى من العالم.

فى الشهور الأولى من عهد الرئيس جورج دبليو بوش بدا أن هناك ما يشبه الحرص على التراجع عن الأجندة السابقة للرئيس كلينتون، فقد انتقد الدور الأمريكى فى الصومال، ونحا صوب «الواقعية» فى السياسة الخارجية، وكان تركيزه المبكر على أنظمة الدفاع الأمريكية، وهى السياسة التى لا ترمى إلى تغيير طبيعة الدول المعادية، ولكن إلى حماية الولايات المتحدة فى مواجهتها. الموقف تغير تماما فى أعقاب الهجمات الإرهابية فى ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م على واشنطن ونيويورك، وحدث تحول درامى فى السياسة الخارجية الأمريكية بدأ فى شكل مراجعات حول الموقف من العالم.

تحول موقف الرئيس بوش إلى ما يشبه «ليبرالية الرئيس ويلسون» من حيث الرغبة فى

تغيير الأنظمة ديمقراطيا، وأصبح «نشر الديمقراطية» فى قلب إستراتيجية الأمن القومى التى أعلنت فى خريف عام ٢٠٠٢م، أى بعد مرور ما يقرب من عام على أحداث ١١ سبتمبر. وخصص الرئيس بوش ـ ولايته الثانية ـ منذ خطابه الافتتاحى، وما تلاه حول أهمية «دمقرطة العالم»، لكنه ظل انتقائيّا فى مواقفه تجاه هذه المسألة. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن القول إجمالا بأن السياسة الخارجية فى عهد بوش تركز على التوازن ما بين الليبرالية والواقعية، مع التركيز على الأولى دون الإضرار بالثانية. الدليل على ذلك أن «الشرق الأوسط الكبير» ـ محور اهتمام الرئيس بوش ـ يجرى التعامل مع دوله بشكل انتقائى. هناك دول تواجه «ضغوطا أمريكية» أقل من غيرها مثل: پاكستان والسعودية وإلى حد ما مصر والمغرب، وهناك دول أخرى فى بؤرة التصعيد الأمريكى وهى إيران وسوريا. انتقائية إدارة بوش فى التعامل مع الشرق الأوسط تجدى صداها أيضا فى أماكن أخرى من العالم. فمثلا يواجه بوش كلا من فيدل كاسترو فى كوبا، وهوجو شافيز فى ڤنزويلا، ويدفع فى اتجاه «دمقرطة» كل منهما، فى الوقت الذى لا يبدى فيه اهتماما ملحوظا بتشجيع التحول الديمقراطى فى كل من روسيا والصين وإفريقيا. والدول الأوتوقراطية الستة التى تعتبرها واشنطن «مارقة سياسيّا» ـ حسب إعلان كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية ـ تشمل روسيا البيضاء، بورما، كوبا، إيران، كوريا الشمالية، زيمبابوى، بعضها لا تحتل أهمية إستراتيجية «كبرى» بالنسبة للولايات المتحدة.

التزام الديمقراطية

تتأرجح السياسة الخارجية الأمريكية فى مسألة نشر الديمقراطية ما بين اتجاهين هما الليبرالية والواقعية، وعادة ما يمتزج الاتجاهان معا، مع تفضيل أحدهما ـ نسبيا على الآخر. وفى حالة التزام الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية خارج حدودها فإنه عادة ما يظهر عدد من أدوات السياسة الخارجية التى تستخدم فى هذا السياق دون أن يجمع بينها إستراتيجية واحدة متجانسة واضحة المعالم.

قبل القرن التاسع عشر، كان الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون يعتقدون أن نشر الديمقراطية فى العالم يبدأ بتعميق الممارسة والخبرة الديمقراطية فى داخل الوطن

الأمريكى ذاته، ثم مع التطورات التى شهدها القرنان التاسع عشر والعشرين ظهرت وسائل أخرى استعانت بها الحكومات الأمريكية فى نشر الديمقراطية منها ما ظهر إبان الحرب الباردة مثل خطة مارشال فى أوروبا، والمنح الدراسية للجامعات الأمريكية، وبرامج التبادل الطلابى، وراديو صوت أوروبا الحر، وصوت أمريكا، ومراكز العلاقات العامة المنتشرة عالميا والتى تُدار من خلال وكالة المعلومات الأمريكية. ولكن فى أعقاب سقوط المعسكر الشيوعى، وما أعقب ذلك من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بدأت إدارة الرئيس بوش فى تطوير إستراتيجياتها فى نشر الديمقراطية، سواء من خلال الوسائل المتعارف عليها إبان الحرب الباردة مثل: إنشاء راديو سوا بالعربية، وفاردا بالفارسية، وقناة الحرة الفضائية، وتشجيع برامج التبادل الطلابى، والزائر الدولى رغم القيود المفرطة التى تطبق على قواعد منح تأشيرة الدخول للولايات المتحدة، يُضاف إلى ذلك وضع حزمة من الأدوات السياسية، تجمع بين الدبلوماسية، والضغط السياسى، والعقوبات أو المزايا الاقتصادية.

وبشكل أكثر تفصيلا هناك حزمة من الأدوات التى توظّفها السياسة الخارجية الأمريكية فى نشر الديمقراطية، وتقويض أنظمة الحكم الاستبدادية.

إستراتيجيات رمزية

١ـ **الخطاب اللغوى**: هناك رؤساء أمريكيون يستخدمون فى خطاباتهم المتواترة كلمة «الديمقراطية»، ومصادقاتها، مثل الحرية، للتدليل على أهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. ولا يختلف الأمر ما بين رئيس ديمقراطى وآخر جمهورى. استخدم هذا الخطاب بإفراط ـ على سبيل المثال ـ كل من چون كيندى ورونالد ريجان وچورچ بوش.

٢ـ **الرموز والإشارات**: هناك عدد من الإشارات الرمزية التى يمكن استخدامها لتسجيل موقف ما فى دعم، أو الإحجام عن دعم القوى المطالبة بالديمقراطية فى شتى بقاع العالم. استقبال الرئيس بوش لزعيم المعارضة فى ڤنزويلا، واجتماع كوندوليزا رايس بقيادات المعارضة فى روسيا البيضاء، كلاهما وقع عام ٢٠٠٥م وأعطى مؤشرًا على رغبة أمريكية أكيدة فى تغيير النظام فى كلتا الدولتين. وبالمقابل فإن رفض الرئيس بوش مقابلة القيادات المعارضة فى أذربيجان فى خريف ٢٠٠٥م أعطى مؤشرًا ضمنيّا

على تأييده واحدا من الأنظمة غير الديمقراطية، وغضت واشنطن الطرف عن مظاهر الانتهاكات التى وقعت فى الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ٢٠٠٥م. وفى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦م استقبل الرئيس بوش نظيره الأذربيجانى إسلام عاليف فى البيت الأبيض. وفى أوقات كثيرة تغلب المصلحة الأمريكية على طبيعة التعامل مع النظام السياسى فى العديد من دول العالم، بصرف النظر عما إذا كان ديمقراطيا من عدمه، فمثلا سعى الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون إلى التعامل بلين مع أكثر الديكتاتوريات الشيوعية وحشية فى أوروبا، تشاوشيسكو فى رومانيا؛ نظرا لأنه اتخذ سياسة خارجية بها نوع من الاستقلال عن موسكو، مقارنة ببقية دول أوروبا الشرقية التى اشتدت الضغوط الأمريكية عليها. الأمر نفسه تكرر فى عهد الرئيس جورج بوش الذى يفضل سياسة العصا الغليظة مع إيران، فى حين يلجأ إلى سياسة أكثر نعومة مع السعودية، رغم أن الأولى أكثر تقدما من الثانية وفق المؤشرات الديمقراطية على الأقل.

إستراتيجيات العصا الغليظة

هناك عدة إستراتيجيات «إكراهية ـ Coercive» تستخدم لإجبار بعض الأنظمة الاستبدادية على دفع عجلة التحول الديمقراطى منها:

١ـ **التدخل العسكرى**: لم يحدث أن حركت الولايات المتحدة جيوشها لنشر الديمقراطية فى العالم، عادة ما تكون هناك أهداف إستراتيجية عليا من وراء الحروب، ولكن كثيرا ما يكون «نشر الديمقراطية» سببا معلنا لتبرير الاحتلال الأمريكى أو تمديده الذى قد يعقب المواجهات العسكرية. وتميل واشنطن إلى التغطية على أهدافها الإستراتيجية لاحتلال أراضى الغير، وتدفع بمسألة نشر الديمقراطية فى المقدمة. فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لعبت الولايات المتحدة دورًا مهمّا فى إرساء دعائم المؤسسات الديمقراطية فى اليابان وألمانيا الغربية. وفى المقابل هناك العديد من الخبرات محدودة الفعالية فى تأسيس حكم ديمقراطى فى أعقاب العمليات العسكرية فى الصومال، وهايتى، والبوسنة، وكوسوفا، وأفغانستان، وأخيرا العراق. يلاحظ أن ما جرى ويجرى فى العراق ـ على وجه التحديد ـ وما أشيع من انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت على يد القوات الأمريكية أضعف مصداقية الأجندة الأمريكية لنشر الديمقراطية فى العالم.

٢ـ **العقوبات الاقتصادية** : تستخدم الإدارات الأمريكية ، من وقت لآخر ، العقوبات الاقتصادية ؛ لتسريع وتيرة التحول الديمقراطى فى بعض المجتمعات. تكمن الفلسفة وراء ذلك فى أن فرض واشنطن لعقوبات اقتصادية ضد بعض الأنظمة الشمولية تحرم الأخيرة من بعض القواعد الاقتصادية التى تدعم أصول الاستبداد بها انطلاقا من أن الولايات المتحدة تمثل أكبر اقتصادات العالم توسعا. من الطبيعى أن تسهم العقوبات الاقتصادية فى إضعاف بنية الاستبداد فى هذه الدول. فى هذا الإطار جرى تبرير فرض عقوبات اقتصادية ضد كل من الاتحاد السوفييتى وجنوب إفريقيا ، واستمرار العقوبات ضد كل من كوبا وكوريا الشمالية وإيران. تتعامل الإدارات الأمريكية أيضا بشكل انتقائى مع العقوبات الاقتصادية. فمثلا ورثت إدارة چورچ بوش تركة من العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد كل من بورما وكوبا وكوريا الشمالية وإيران. وكرست جهودها لتحويل العقوبات ضد إيران من عقوبات أمريكية إلى عقوبات دولية ؛ بسبب إصرار طهران على مواصلة برنامجها النووى. وبالرغم من هذا ، فإن إدارة بوش نفسها ، لأسباب إستراتيچية رفضت فرض عقوبات على كل من روسيا والصين والسودان. فى الواقع من الصعب التعرف على أثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد بعض الدول ؛ نظرا لأنها ذات طبيعة أحادية ، وليست جزءا من سياسة متعددة الأطراف على الصعيد الدولى. ولكن هناك بعض المؤشرات التى تفيد بأن العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفييتى حدّت من قدرة موسكو على الحصول على تكنولوچيا متقدمة ، وربما عمقت من أزمتها الاقتصادية. والأمر نفسه تكرر مع النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا ، أو نظام سلوبودان مليسوفيتش فى صربيا ، حيث أدت العقوبات الاقتصادية فى الحالتين إلى تقويض شرعية الحكم ، وحرمانه من قاعدة اقتصادية يستند إليها. ولكن فى حالات أخرى مثل إيران وكوبا ـ تحديدا ـ فإن سنوات طويلة من العقوبات الاقتصادية الأمريكية لم تؤد إلى إسقاط النظام فى أى منهما.

٣ـ **دعم القوى المناهضة للنظام** : يمثل دعم قوى غير حكومية أحد الوسائل التى تتبعها واشنطن للإسراع بخطى التحولات الديمقراطية فى بعض دول العالم. أثناء الحرب الباردة دعمت واشنطن ـ فى بعض الحالات عسكريّا ـ الحركات المطالبة بالديمقراطية

فى الدول الشيوعية. وفى أعقاب فشل محاولة دعم المناضلين من أجل الحرية فى المجر عام ١٩٥٦م، نادرا ما قام رؤساء أمريكيون بتقديم دعم مادى لحركات المعارضة لدفع التحول الديمقراطى فى الدول الشيوعية. حدث تحول درامى فى هذا التوجه بوصول رونالد ريجان إلى البيت الأبيض عام ١٩٨١م. فى أعقاب هجوم النظام فى پولندا على حركة التضامن فى ديسمبر عام ١٩٨٠م، قرر الرئيس ريجان ـ بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية ـ دعم هذه الحركة من خلال وسطاء، فضلا عن إعلانه صراحة دعم الحركات المناهضة للحكم الشيوعى فى دول المعسكر السوفييتى.

وعقب تفكك الكتلة الشيوعية، ظلت الولايات المتحدة تدعم حركات المعارضة التى ترمى إلى إسقاط الأنظمة الاستبدادية فى العديد من دول العالم. أنشأ ريجان الوقفية الوطنية للديمقراطية NED عام ١٩٨٣م، التى لعبت دورا فى تمويل الحركات المعارضة فى كل من جنوب إفريقيا فى الثمانينيات وصربيا فى التسعينيات، وتواصل دورها فى العديد من بقاع العالم فى الوقت الراهن، وبالأخص فى الصين وكوريا الشمالية. وفى بعض الحالات قامت الإدارات الأمريكية بدعم مباشر لهذه الحركات، حيث أعلنت إدارة كلينتون فى عام ١٩٩٩م ضرورة إسقاط حكم سلوپودان مليسوڤيتش فى صربيا من خلال ضخ ملايين الدولارات للمعارضة الصربية.

وقبل الغزو الأنجلو ـ أمريكى للعراق تلقت المعارضة العراقية فى المنفى مساعدات مباشرة من مصادر أمريكية. فى عام ٢٠٠٦م أعلن الرئيس بوش إطلاق برنامج ضخم لتقديم مساعدات مباشرة للقوى السياسية الإيرانية الراغبة فى «دمقرطة» بلادها، وقد طلب من الكونجرس تخصيص نحو خمسة وسبعين مليون دولار إضافية لهذا الشأن. ولكن يبدو أن واشنطن يعتريها تردد فى اختيار فصائل المعارضة التى تتعامل معها، حيث هناك رفض للتعاون مع جماعة «مجاهدى خلق» التى لا تزال مدرجة ضمن الحركات الإرهابية على قوائم الخارجية الأمريكية، ولا تريد الإدارة الأمريكية مد يد التعاون إلى معارضين يعيدون دروس الفشل فى التعاون مع حركات انقلبت لاحقا على واشنطن، أو أساءت إلى أهدافها الإستراتيجية مثلما حدث فى أفغانستان، أو الدعم الثرى الذى قدم للمعارض العراقى أحمد جلبى.

إستراتيجيات اليد الناعمة

١ـ **التعامل مع الأنظمة الأوتوقراطية:** منذ نشوء الولايات المتحدة، لم يمانع الرؤساء المتعاقبون عن التعاون مع أنظمة قمعية طالما أن ذلك يخدم المصالح القومية للبلاد. وكثيرا ما تساعد العلاقات الوثيقة بين الإدارات الأمريكية والأنظمة القمعية على دفع الأخيرة للمضى فى طريق التحول الديمقراطى. فمثلا لم تكن إدارة الرئيس ريجان سعيدة بالعلاقات مع الأنظمة الأوتوقراطية فى شيلى وكوريا الجنوبية والفليبين، وأسهمت فى «تليين» عملية خروج القيادات المستبدة بها من السلطة. وهو الأمر نفسه الذى تكرر فى جنوب إفريقيا، حيث أدت العلاقات الوثيقة بين إدارة ريجان ونظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا إلى تسهيل عملية التحول إلى الديمقراطية. لم تؤت هذه الإستراتيجية ثمارها فى حالات أخرى، ربما لحرص واشنطن على الإبقاء على الأنظمة الحاكمة فى بعض الدول خدمة لمصالحها الإستراتيجية. مثال على ذلك: باكستان والسعودية وأذربيجان التى تعتبرها واشنطن أعمدة تحركها الكونى فى الحرب ضد الإرهاب. وأدى تأييد التحرك العسكرى الأمريكى فى أفغانستان والعراق إلى قيام واشنطن بغض الطرف عن العديد من الممارسات القمعية لعدد من الأنظمة المتحالفة معها. وفى الشرق الأوسط رغم إعلان بوش أن بلاده تضررت من صداقتها للأنظمة المستبدة فى المنطقة، إلا أن سياسته الخارجية ـ إجمالا ـ تجاه «الأصدقاء الأوتوقراطيين» فى المنطقة تعتمد على «الإقناع» أكثر ما تعتمد على «الإكراه».

وترى إدارة بوش فى بعض التحولات الشكلية «انتصارا» حقيقيّا، وهو ما يُسمى بـ«الأجندة الإيجابية» فى التعامل مع الأنظمة الصديقة فى الشرق الأوسط. وتنظر واشنطن بعين التقدير إلى أحداث ترى الشعوب العربية محدودية أثرها على التحول الديمقراطى من قبيل إجراء انتخابات بلدية ــ لأول مرة ــ فى السعودية فى عام ٢٠٠٥م، وهو العام نفسه الذى شهد انتخابات رئاسية تعددية للمرة الأولى فى مصر. وعقدت انتخابات شبه ديمقراطية فى فلسطين ولبنان والكويت، تمتعت المرأة فى الأخيرة بحق التصويت فى الانتخابات العامة. وشهدت السنوات الأخيرة انسحاب القوات السورية من لبنان، والبدء فى تبنى بعض السياسات الليبرالية فى بلدان مثل: المغرب وقطر والبحرين.

٢ـ الترتيبات متعددة الأطراف : هناك اتجاه يذهب إلى أن الولايات المتحدة تميل إلى «التحرك المنفرد ـ Unilateral» على حساب «التحرك الجماعى ـ Multilateral». هذا الرأى يجد العديد من الشواهد التى تدعمه، ولكن هناك آراء أخرى تذهب إلى أن الولايات المتحدة شاركت بكثافة فى الترتيبات المؤسسية ذات الطبيعة الجماعية، وهو ما أدى إلى الإسراع بخطى الديمقراطية فى كثير من الحالات. فمثلا وفّر كل من مشروع مارشال فى أوروبا، وحلف شمال الأطلنطى، بيئة أمنية اقتصادية سمحت للديمقراطية بالازدهار فى أوروبا الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. والأمر نفسه ينسحب على المظلة الأمنية الأمريكية فى آسيا التى ساعدت على تأسيس حكومات ديمقراطية فى اليابان وكوريا الجنوبية. وتسعى الولايات المتحدة من خلال عضويتها فى منظمة الدول الأمريكية (OAS) إلى التشجيع على التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية. ولكن المساعى الأمريكية تواجه صعوبات جمة؛ بسبب التحالفات المضادة التى يحاول هوجو شافيز فى ڤنزويلا بناءها فى وجه رياح التغيير الأمريكية. وهناك الآن بعض الآراء التى يطرحها بعض المعنيين بمسألة دعم الحركات الديمقراطية فى العالم ـ مثل كارل جيرشمان ـ رئيس الوقفية الوطنية للديمقراطية NED ـ مفادها أن التحرك الجماعى فى الفترة القادمة قد يخدم المفاهيم الأمريكية فى إحداث تغيير ديمقراطى فى العديد من دول العالم التى باتت متحفزة ضد الهيئات الأمريكية، ولا سيما تلك التى اقترن اسمها بالتحولات الديمقراطية الملونة فى جورجيا وأوكرانيا.

٣ـ المساندة المباشرة : فى أعقاب الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة إلى تقديم دعم مادى مباشر للعديد من الدول، ليس بهدف دعم التحول الديمقراطى، ولكن من أجل التصدى للمد الشيوعى. فى عام ١٩٦١م صدر قانون المساعدة الخارجية الذى أنشأت بموجبة هيئة المعونة الأمريكية AID. خلال العقود الثلاثة الأولى لها ركزت الهيئة على مساعدات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فضلا عن برامج الرعاية الصحية والبيئية والسكانية. ولكن منذ مطلع التسعينيات حدث تحول فى أجندة هيئة المعونة الأمريكية لتشمل قضايا من قبيل الديمقراطية، والمشاركة، والحكم الجيد ... إلخ.

فى عام ١٩٨٣م أنشئت الوقفية الوطنية للديمقراطية NED، وهى تمول مباشرة من الكونجرس الأمريكى، ويضم المجلس الخاص لإدارتها ممثلين عن الحزبين الجمهورى والديمقراطى، وعلى قمة أهدافها تشجيع الديمقراطية فى العالم، ولم تهتم بأهداف تنموية مثل تلك التى تعنى بها هيئات أخرى مثل AID. وتمنح الوقفية دعما لمنظمات المجتمع المدنى، والمنظمات الأخرى الراغبة فى نشر الديمقراطية فى مجتمعاتها. بلغت ميزانية NED ٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦م مقارنة بعام ٢٠٠١م الذى بلغت فيه ٤٠ مليون دولار. وعلى غرار هذه المؤسسة، نشأت عدة مؤسسات أخرى بدعم من NED لتقديم المساندة المباشرة للمنظمات والجمعيات الناشطة فى مجال تحقيق الديمقراطية مثل المعهد الجمهورى الدولى IRI الذى يتبع الحزب الجمهورى، والمعهد الديمقراطى الوطنى NDI الذى يتبع الحزب الديمقراطى، والمركز الأمريكى للتضامن العمالى الدولى ACILS، ومعهد اتحاد التجارة الحرة FTUI. هذه جميعا تقدم برامج لدعم الديمقراطية فى العديد من دول العالم. هذه العائلة من المنظمات الأربعة التى أسستها الوقفية الوطنية للديمقراطية NED قدمت دعما واسعا للحركات والجماعات التى ناهضت الحكم الشمولى فى كل من أمريكا اللاتينية والمعسكر الشيوعى. وفى بعض الحالات، قدمت المعونة الأمريكية AID دعما لنشر الديمقراطية إبان نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا. وفى أثناء تهاوى الكتلة الشيوعية وضعت المعونة الأمريكية AID فى مقدمة أهدافها نشر الديمقراطية، واكتسبت أهمية خاصة فى هذا المجال فى عهد الرئيس كلينتون. وتشمل برامج المعونة مجالات وثيقة الصلة بالتحول الديمقراطى مثل: الانتخابات، مكافحة الفساد، وإصلاح السلطة القضائية، وتطوير أداء السلطة التشريعية.... إلخ. وبمرور الوقت بدأت المؤسستان المرتبطان بالحزبين الرئيسيين، IRI وNDI تعتمدان ـ أسوة بهيئات أمريكية أخرى مثل ACILS ـ على المعونة الأمريكية AID، أكثر من اعتمادها على NED.

والملاحظ أنه لم تزد ميزانية المعونة الأمريكية بشكل واضح فى السنوات الأخيرة، بل على العكس تعرضت للنقصان، فقد بلغت عام ٢٠٠١م نحو ١٥٦ مليون دولار، فى حين بلغت عام ٢٠٠٦م ما يقرب من ١٤٨ مليون دولار.

٤ـ مبادرات بوش : يعد چورچ بوش من الرؤساء الذين أبدوا التزاما واضحا بنشر الديمقراطية فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، وتعكس المبادرات التى يطرحها بوش فى هذا السياق عن اهتمامه بتحقيق هذا الالتزام، ولكن دون الإخلال بالاعتبارات السابق الحديث عنها والتى تتصل بأسبقية المصالح العليا الأمريكية، على أى جهود رامية لدفع عجلة التحول الديمقراطى فى العالم. فى هذا السياق، فإنه من الواضح أن إدارة الرئيس بوش لم تجتهد فى وضع إستراتيجيات واضحة لدعم الديمقراطية فى العالم، كل ما فعلته هو إطلاق برامج تمويلية جديدة لتقديم دعم مباشر للتحول الديمقراطى. واحدة من أهم المبادرات التى طرحت هى مبادرة الألفية Millennium Challenger Corporation والتى تقدم دعما للدول التى تمضى على طريق الإصلاح، بما فى ذلك الإصلاح السياسى. وتنطوى المساعدات الاقتصادية التى تقدمها المبادرة على بعض المؤشرات التى تضمن جودة الحكم.

من هنا فإن المساعدات الاقتصادية تمثل حافزا للدول لانتهاج خطوات على طريق التغيير الديمقراطى. مبادرة أخرى تثير الكثير من الجدل ظهرت عام ٢٠٠٢م هى مبادرة الشراكة فى الشرق الأوسط التى تُعرف باسم «MEPI»، وهى تُدار بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية على العكس من الوقفية الوطنية للديمقراطية NED، التى تعد مؤسسة مستقلة. شغلت ليزا تشينى ـ نائبة مساعد وزير الخارجية ـ وابنة نائب الرئيس ديك تشينى، منصب أول مديرة لهذه المبادرة. ومن يتتبع حجم التمويل الذى ترصده الإدارة الأمريكية لمبادرة الشراكة MEPI يجد أنه فى ازدياد مضطرد. بلغت الميزانية عام ٢٠٠٢م نحو ٢٩ مليون دولار، زادت إلى ١٠٠ مليون دولار فى السنة التالية مباشرة، لتصل إلى نحو ١٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٤م، وترتفع إلى ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م. ويلاحظ أن ميزانية مكتب حقوق الإنسان والديمقراطية بوزارة الخارجية قفزت من ١٣,٤ مليون دولار عام ٢٠٠١م إلى ١٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦م. يقدم المكتب بالاشتراك مع MEPI أهم المساعدات فى مجال نشر الديمقراطية.

٥ـ مبادرات خاصة : هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الأمريكية الخاصة، وغير الحكومية تقدم دعما مباشرا للمجتمع المدنى لنشر الديمقراطية. وهى تختلف عن

الهيئات السابق الحديث عنها حيث إنها، ترتبط بالحكومة الأمريكية، تمويلا وإدارة، أما المنظمات الخاصة فهى جزء من رأس مال المجتمع الأمريكى. فى مقدمة هذه المنظمات «المجتمع المفتوح ـ Open Society Institute (OSI)» التى أسسها «جورج سورس ـ George Soros» المثير للجدل، فالرجل لم يكن يوما على اتصال بالحكومة الأمريكية، وأنفق الملايين لإسقاط جورج بوش. قدمت OSI دعما ماديا مباشرا للمعارضة التى وقفت وراء الثورات الديمقراطية الملونة فى كل من صربيا ٢٠٠٠م، وجورجيا ٢٠٠٣م، وأوكرانيا ٢٠٠٤م. ومن المعروف أن حركات المعارضة فى هذه الدول تلقت أيضا مساعدات مباشرة من الهيئات التى حصلت على تمويل من المعونة الأمريكية AID. هناك هيئات أخرى تدعم الحريات الصحفية مثل: لجنة حماية الصحفيين CPJ ، ومؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر، وغيرها. وفى هذا الصدد فإن «بيت الحرية ـ Freedom House» نشأ فى البداية منظمة غير حكومية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتحث الحكومات على وقف انتهاكات حقوق الإنسان. وفى التسعينيات أضاف إلى عمله محورا جديدا هو «دعم الديمقراطية»، وتبعا لذلك أصبح يتلقى دعما ماليا من الحكومة الأمريكية. وشهد التحول نفسه ما يُعرف باسم German Marshall Fund الذى تحول من منظمة تعنى بالتبادل عبر الأطلنطى، إلى منظمة تلعب دورا الآن فى نشر الديمقراطية فى دول المعسكر الشيوعى سابقا. وتحولت منظمة أخرى مهمة مثل IREX من منظمة تعنى بالتبادل العلمى إلى منظمة تعنى بالديمقراطية، تدريب الإعلاميين، ومحاولة خلق إعلام مستقل... إلخ.